



العلاج على نفقة الدولة

فقهاء العلاج علي نفقة الدولة: حرام للأغنياء وحلال لشيخ الأزهر..

رفض علماء الأزهر علاج الأغنياء علي نفقة الدولة مطالبين أن توجه الدولة هذه الأموال إلي الفقراء ومحدودي الدخل لأن علاج الأغنياء والمسؤولين بالخارج يثير حفيظة الفقراء. واتفقوا علي مشروعية علاج الإمام الألبان الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر علي نفقة الدولة باعتباره رجل عابد زاهد.

أكد السفير محمد رفاعه الطهطاوي، المتحدث الرسمي باسم الأزهر الشريف، أن الإمام الأكبر رفض أن تتحمل الدولة نفقات سفر ابنه محمود والدكتور عز الدين الصاوي طبيبة المعالج، علي أن يتحملها علي نفقته الخاصة، وذلك حرصا منه علي عدم إهدار المال العام.

وكشف السفير الطهطاوي أن فضيلة الإمام الأكبر رفض المكوث في باريس فترة للنقاهة بعد إجرائه العملية الجراحية وفضل العودة إلي مصر طالما حالته الصحية تسمح بذلك كما أصر علي النزول في فندق ثلاثة نجوم كما رفض أن يصطحب معه أحدا من أعضاء الحراسة أو السكرتارية وذلك توفيراً منه لأموال الدولة . كما أكد ان سفره للخارج من الأساس كان بناء علي نصيحة الدكتور عز الدين الصاوي طبيبه المعالج.

من جانبه أكد الدكتور عز الدين الصاوي، أستاذ القلب ونائب رئيس جامعة الأزهر السابق والطبيب المعالج للإمام الأكبر، إن حالة الإمام الأكبر كانت تستدعي العلاج بالخارج فقد سبق أن عولج في عام 2009 في مركز باستير الطبي بمدينة تولوز الفرنسية وتم تركيب دعامة في عضلة القلب. وحين عاوده المرض في الفترة الماضية "وجدت انه من الأفضل الرجوع إلى الطبيب الفرنسي الذي قام بتركيب الدعامة الأولى له أخذا بالأحوط ولذلك كان السفر إلى فرنسا ضروري". أكد الصاوي أن العملية ليست بسيطة وليست صعبة أيضا موضحا أن كل حالة تختلف عن الأخرى فقد تكون بسيطة في حالة معينة، وتكون صعبة جدا في حالة أخرى.

أكد الدكتور العجمي الدمنهوري، رئيس جبهة علماء الأزهر وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر، أن العلاج علي نفقة الدولة يجب أن يقدم إلي المستحقين، وهم الفقراء ومحدودي الدخل، أما الأغنياء فيكون الأولي لهم التعفف عن هذه الأمور لأنهم بذلك يحصلون علي أموال دون وجه حق.

كما طالب الأغنياء بترك نصيبهم من العلاج علي نفقة الدولة للفقراء لأنه ليس من الجائز شرعا أن يتم علاج من يمتلك الملايين من أموال الشعب وخاصة لو تم العلاج بالخارج ويتكلف الملايين، في الوقت الذي لا يجد فيه الفقراء "الملايين" للعلاج في مصر.

كما أكد رئيس جبهة علماء الأزهر علي مشروعية علاج المسؤولين والوزراء علي نفقة الدولة ولكن في حدود المعقول منعا لإثارة حفيظة الشعب الكادح بشرط عدم قدرة هؤلاء المسؤولين علي العلاج. أما فيما يخص علاج الإمام الأكبر علي نفقة الدولة بالخارج أكد أن ذلك حق أصيل له، فالرجل قنوع وليس له طمع في الدنيا والمرض تعرض له بسبب مهام المنصب الجسام، كما أكد أن تفاصيل رحلته تكشف حرص الرجل علي المال العام، فقد رفض أن يصطحب ابنه والحراسة الخاصة به علي نفقة الدولة كما انه رفض استكمال العلاج بالخارج وفضل العودة إلي القاهرة علي عكس ما يفعله الآخرون حيث ينتهزون هذه الأمور ويقومون بالنزهة في الخارج.

اتفقت معه في الرأي الدكتوراة آمنه نصير، أستاذة العقيدة والفلسفة، فقالت إن نفقة الدولة حق أصيل للفقير ويجب علي الغني عدم استعماله الا للضرورة القصوى مطالبة أن يقوم كل مسئول بمراقبة ذاته ويتحرى الحلال والحرام وان يكون يقظ الضمير كي لا يأخذ ما ليس حقه كما أكدت في الوقت ذاته علي مشروعية علاج مسئولي الدولة علي نفقة الدولة مؤكدة مرتب المسئول لا يفي بمصاريف العلاج نظرا لقلته وذلك في حالة كونه طاهر اليدين.

وأكدت أن طهارة اليدين شئ مؤكد بالنسبة لشخص الإمام الأكبر الكريم، فالرجل نظيف القلب واليدين والنفوس بكل ما تعنى هذه الكلمات فهو لا ينظر إلا ما احل الله تعالى، واستشهدت بموقفه من جائزة العاهل الأردني الملك عبد الله التي تبلغ خمسون ألف دولار حيث قرر شيخ الأزهر توزيع قيمة الجائزة علي خمسمائة من الطلاب المغتربين من أفريقيا وآسيا بواقع مائة دولار لكل طالب.

موقع الطريقة الدومية الخلوتية